



.. تتطرق فعاليات برنامج التمكين السياسي للمرأة في اليمن للموسم الثاني من قبل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في الوقت الذي تتنامى فيه الظروف حول سلبية الفعاليات السياسية في اتخاذ مبادرات جادة لجهة الانتصار للمرأة ومشاركتها في العملية السياسية بشكل عام ومنها الانتخابية ليكسر حدود الكلام إلى حيوية الحركة والفعل.

في حفل رفع شعار "تتضاهر الجهود من أجل مزيد من مشاركة النساء في الانتخابات" كان التدشين لتنفيذ مصفوفة من الأنشطة والفعاليات التي تركز على التأهيل والتوعية وتصحيح الأفكار المشوهة المستندة في تكوينها إلى الثقافة الذكورية.. ومن المقرر أن تستمر فعاليات البرنامج الذي تنفذه الإدارة العامة لشؤون المرأة باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء حتى العام ٢٠١٠م، سعياً للوصول بالمرأة إلى مشاركة حقيقية وفاعلة في العملية السياسية بما يوازي حجمها في الواقع.

في هذا الحوار مع الهام عبد الوهاب مدير عام الإدارة العامة لشؤون المرأة باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء نسلط الضوء على هذا البرنامج ...

حوار/
وديع العبسي

مدير عام إدارة المرأة باللجنة العليا للانتخابات إلهام عبد الوهاب:

الأحزاب تزايد على النساء قبل كل انتخابات ولا تقدم أية أفعال ملموسة برنامج دعم وتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية يستمر حتى العام 2010م

لدينا استراتيجية إعلامية لتعزيز رفع مستوى وعي المرأة بحقوقها الانتخابية
لا بد أن يكون هناك خطاب تنويري يتفق وروح الشريعة الإسلامية السمحاء

● ما الذي يركز عليه البرنامج؟
- جملة من الأهداف من تدريب وتأهيل وتوعية وهي كلها مسائل تمكين بين واقع النشاط أمميها إذا ما أردنا الوصول إلى شكل مختلف لواقع مشاركة المرأة في العملية الانتخابية بشكل عام ومنها الانتخابات بشكل خاص، ومن أجل ذلك لدينا في هذا البرنامج مصفوفة من الأنشطة والفعاليات.. هناك مثلاً لقاءات سنجرها مع القيادات النسائية في الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، هناك برامج تأهيل للكادر القيادي النسائي في المهارات القيادية والعلاقات العامة، والتواصل الجماهيري، وإدارات الحملات الانتخابية، والتثقيف السياسي.

لدينا أيضاً ندوات سنقيمها في الجامعات، ولقاءات مع رجال الدين لتفعيل دور رسالة المسجد في التوعية بهذا المجال، ولقاءات كذلك مع الشخصيات الاجتماعية والجماهيرية من أجل حثها لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة ومرشحة، كما سننشئ خطاً ساخناً لتلقي الشكاوى، وإنشاء أقسام للإدارة العامة للمرأة في عموم فروع الأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء..

هذا بالإضافة إلى أن هناك ضمن المصفوفة إعداد وطباعة أدلة تدريبية للحملات الانتخابية وملصقات توعوية، ولتأهيل والناصرة، وفي نقطة الحملات الانتخابية سنقوم بتدريب كادر قيادي نسائي حوالي ١٦٢ امرأة على مستوى الجمهورية اليمنية، وذلك بهدف تأهيلهن ليكن قادرات على قيادة الحملات الانتخابية، ويكون بمقدورهن أيضاً خوض العملية الانتخابية إذا ما فكرن في ترشيح أنفسهن، وأنشطة أخرى كلها تهدف إلى تعزيز ودعم المشاركة السياسية للنساء وتنمية القدرات السياسية للمرأة.

ومن أجل هذا الهدف سنعمل أيضاً على إيجاد كادر نسائي قوي مؤهل داخل اللجنة العليا للانتخابات من خلال رفع المهارات والقدرات الإدارية لكادر الإدارة العامة انطلاقاً من أن عدم وجود كادر نسائي بكفاءة وقدرات عالية في اللجنة لا شك بأنه سيكون له تأثيره السلبي على آلية تنفيذ هذا البرنامج الذي يتم تنفيذه بتمويل كامل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية، وبمساندة من المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية.

تكاملاً الأدوار

● على من تعولون ليحقق البرنامج أهدافه؟

- بصراحة نعمل على الجميع.. نعمل على منظمات المجتمع المدني والدور المفترض عليها القيام به بفعالية وبشباب في مسألة تعزيز مشاركة المرأة.. نعمل على تفاعل المثقفين وقادة الرأي.. نعمل على الطالبات اللاتي بلغن السن القانونية وصارن حقهن الحصول على البطاقة الانتخابية، نعمل أيضاً على نساء محو الأمية.

استراتيجية إعلامية

● الطابع الغالب في النشاط الذي تزمعون تنفيذه بجدو ميدانياً ومباشراً قانين يقع الجانب الإعلامي من مساندة هذه الأنشطة؟

- الإعلام مسألة لا يمكن بأي حال الاستغناء عنها ولدينا فعلاً استراتيجية إعلامية تركز على إبراز البرنامج من أجل رفع مستوى الوعي لدى المرأة بحقوقها الانتخابية، وغرس القناعات بأهمية مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، وسوف نستعين بالوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك شاشات عرض متحركة، وستتضمن المواد الإعلامية كافة الأشكال الفكرية والفنية بما في ذلك الحوارات والتقارير والفلاشات والإسكتشات الدرامية إلى آخره.. وهذه الأنشطة والفعاليات المختلفة للبرنامج تستهدف رفع الوعي الانتخابي لدى النساء خاصة في محافظات وحجة وذمار وعدن ولحج.

رسالة إلى المنظمات

● على ذكر المنظمات كيف تجدن فاعليتها في هذا الموضوع؟

- لدينا الكثير من منظمات المجتمع المدني وكثير يفترض أنها حقوقية بما فيها المعنية بقضايا المرأة إلا أن الكثير منها للأسف الشديد لا تعمل وليس لها دور فاعل

يذكر في المجتمع ولذلك استغلها فرصة لأوجه رسالة إلى هذه المنظمات بأن مثل هذه المهوم والقضايا تستدعي أن يكون للجميع دوره في الأنشطة والبرامج الهادفة لتعزيز التوجه وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي نرجوها لواقعنا ومنه المرأة ومشاركتها السياسية.

وأضيف بأننا في اللجنة العليا للانتخابات ومن خلال الإدارة العامة للمرأة على استعداد للعمل مع المنظمات الفاعلة والقادرة على النزول وتنفيذ البرامج التي نقوم بإعدادها فأننا نعرف أن عملنا ليس في الميدان وإنما نحن نخطط ونضع البرامج، ومنظمات المجتمع المدني هي التي تقوم بتنفيذ هذه البرامج على الواقع وهذه مسألة هامة جداً ومن خلال هذه الآلية نتحقق بتصوري الشراكة الحقيقية.

بتفاعل الجميع

● الآن لم يتبق على الانتخابات إلا أشهر قليلة هل تعتقدن أن الوقت متاح وبعسفننا لتحقيق هدف تأهيل المرأة؟

- لا لا .. نحن الآن اكملنا مرحلة القيد والتسجيل ولا زال هناك مراحل أخرى قائمة.. نعم اعتقد أن الوقت مازال أمامنا وبالإمكان أن نعمل فيه الشيء الكثير راجين تفاعل الجميع معنا باعتبار أننا نستهدف موضوعاً هاماً وانعكاسه سيعني واقعنا الوطني ومستقبله.

مؤثرات سلبية

● كيف تصفين المعوقات وما هو بتصورك الشكل الأمثل للحل؟

- أولاً المشكلة في تصوري الجديدة الغالبة لدى الأحزاب والتنظيمات السياسية في هذا الموضوع، كما لديك أيضاً الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومنظومة القيم والعادات والتقاليد التي ما زالت تؤثر سلباً على إيصال النساء إلى مراكز صنع القرار.. الخطاب الديني أيضاً للأسف الشديد بعض الأحيان لا يكون مستتبيراً بحيث أنه يعمل على توعية الناس، وهذه الجزئية مهمة جداً ولا بد أن يكون هناك

خطاب تنويري يتفق وروح الشريعة الإسلامية السمحاء ولذلك نحن في برنامجنا هذا سنستهدف شريحة أمة المساجد عبر وزارة الأوقاف فموضوع الدين مهم لأن البعض يستغل استغلالاً غلطاً.. ومثل هذا النشاط يندرج ضمن الحل والمخرج، وهناك أيضاً أكثر من مخرج منها:

(أولاً) أن تلتزم الأحزاب عند إرسالها قوائم مرشحيها بضم نساء ضمن هذه القوائم.

(ثانياً) يمكن المطالبة بإضافة عدد آخر إلى قوائم البرلمان الحالي ١٥ مقعداً أو ١٠ مقاعد بحيث تكون لدوائر مغلقة تترشح فيها النساء.. أعتقد أنه إذا كانت الرغبة موجودة والإرادة السياسية موجودة للوصول بالنساء إلى البرلمان ومراكز صنع القرار فإن حل هذا الموضوع لن يكون فيه أي صعوبة.. لا بد أن تكون هناك قناعة حقيقية بأن المرأة هي جزء من هذا المجتمع، وأنه لا بد من أن يكون هناك توازن نوعي وإيصال النساء إلى مراكز صنع القرار ودم هذه الفجوة النوعية الموجودة بين الذكور والإناث خصوصاً وأن لديك حوالي ٤٢٪ نساء مسجلات في سجلات القيد أين ذهب هذه الأصوات!.

مزايمة لا أكثر

● كيف تقيمن تفاعل الأحزاب لجهة دعم وتعزيز مشاركة المرأة؟

- للأسف ما يحدث أن هذه الأحزاب وقبل أي عملية انتخابية تبدأ بالمزايدة على النساء ويتكرر سماعك لمقولاتها بدعم وصول ما نسبته ١٥٪ من النساء إلا أنه ومع حمى الانتخابات وفي الوقت الحاسم الذي يفترض تأكيد الكلام من خلال الفعل يتجاهلون المرأة وما قالوا وزادوا فيه ويبدأوا في البحث عن الرجل وبالتالي تصبح العملية الانتخابية ذكورية ١٠٠٪، هي هذه الحقيقة للأسف وتتحوّل الأصوات كلها لصالح الرجل.

نحن عملنا اتصالات مع أحزاب وتنظيمات سياسية وأخذنا وعوداً منهم كما

كان هناك ميثاق شرف أيضاً بين الأحزاب والتنظيمات السياسية ليدعموا المرأة بل أن البعض يتبع أنه سيدعم وصول ٣٠٪ وعند الترشيح الكل تنصل تحت أعذار وأهية كالذي قال صراحة أنه لا يمكنه المجازفة بدائرة أو مركز انتخابي لا يضمن فيها نجاح المرأة.. فكيف يضمن نجاح الرجل هو حزب وكما يضمن نجاح الرجل يمكن أن يضمن نجاح المرأة باعتبار أنه حزب.

عملية مستمرة

● يؤخسد عليكم في الإدارة العامة للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات موسمية نشاطكم هذا مع قدوم كل عملية انتخابية حاكم كحال الأحزاب؟

- ربما هذه كانت حقيقة مؤسفة ولا ننكرها إنما ابتداء مع هذا البرنامج الذي نحن بصده الأمر سيختلف إذ أن العمل في مسائل التأهيل ستتواصل وبشكل مستمر ولن تتوقف سواء مع الجامعات أو منظمات المجتمع المدني مع الأكاديميين ومع مختلف الفعاليات، وسواء مع قدوم الانتخابات أو بعدها، ووفق الخطة ومصفوفة العمل ستكون هناك ورش وندوات وعمل إلى ٢٠١٠م وإلى انتخابات المجالس المحلية إن شاء الله.. ونطمح من خلال هذه الاستمرارية إلى تقليص فجوة النوع الاجتماعي في المشاركة السياسية وزيادة مستوى تمثيل المرأة للأحزاب في الانتخابات القادمة في المحافظات المستهدفة ورفع كفاءة المرأة في ميدان التنافس في العملية الانتخابية والتأسيس لقيادات نسوية قادرات على المنافسة ومؤهلات لتبني قضية التمكين السياسي للمرأة، تضاهر الفعاليات المؤثرة في المجتمع، وارتفاع معدل الوعي المجتمعي بأهمية التمكين السياسي للمرأة وبالتالي إمكانية مشاركة أكبر للمرأة كمرشحة وعضوة في مراكز القرار، وتحول مفاهيم الدين والعرف من عوائق أمام المشاركة السياسية للمرأة إلى عوامل دعم وتأثير.. وكذا زيادة نسبة عدد النساء في اللجان الإشرافية والأساسية والأصلية.

حقوق متساوية
● كيف تنظرين إلى إنصاف التشريع للمرأة في الحقوق السياسية؟

- في ورقة لي تناولت هذا الأمر والحقيقة أن الحقوق في هذا الجانب هي متساوية لجميع المواطنين ذكورا وإناثا فالمادة (٢٤) من الدستور كفلت تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً.. اللامتان (٤٣،٢٥) أكدت الأولى على المساواة والثانية على حق الانتخاب والترشيح لكل المواطنين.. فيما أكدت المادة (٣) من قانون الانتخابات والاستفتاء أن يتمتع بحق الانتخابات كل مواطن.. واشترطت المادة (٧) منه اتخاذ الإجراءات التي تشجع المرأة على ممارسة حقوقها الانتخابية وتشكيل لجان نسائية.. مراعية بذلك الظروف الاجتماعية والثقافية للمجتمع اليمني والمؤثرة سلباً على مشاركة النساء في الانتخابات.. أما قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٦٦ لعام ١٩٩١م، اشترطت المادة (٨) الفقرة (٤) عدم قيام أي حزب أو تنظيم سياسي على أساس التمييز بين المواطنين بسبب الجنس.. وحظرت المادة (٩) الفقرة (د) أن يتضمن النظام الداخلي للعضوية قائمة على أساس التفرقة بسبب الجنس.

تحمل المسؤولية

● في الأخير هل من إضافة؟
- أريد التأكيد فقط على أن ما تمثله المرأة في اليمن وما صارت عليه من مستوى وقدرات كلها سمات تؤهل لمشاركة الرجل في التأسيس لمستقبل الوطن من خلال تحمل المسؤولية والإسهام في عملية البناء والتنمية ومن هنا فإن المشاركة السياسية للمرأة هي فقط واحدة من مظاهر التمكين التي تبين مدى جدية الفعاليات السياسية في تبني قضايا المرأة.

أتمنى أن تصدق الأحزاب في طروحاتها حول المرأة وأتمنى أن لا تتكرر نتيجة الانتخابات النيابية الماضية والانتخابات القادمة بالنسبة للوصول للمرأة فليس هناك سوى مقعد واحد للنساء وهو أمر لا يتناسب مع نسبة تواجد المرأة سواء في سجلات القيد والتسجيل أو في العدد السكاني.. كما أرجو تفاعل منظمات المجتمع المدني وتفعيل دورها بصورة إيجابية تعزز من الوصول إلى تحقيق الأهداف التي نتوخاها بالنسبة لمشاركة المرأة.